

المشاكل المنهجية في ترتيب المعجم العربي الحديث

ابراهيم بن مراد - تونس ■

تقديم:

والخضري في مصر بعينه هو جزيرة العرب وتحوها حتى نهاية عصر بعينه هو أواخر القرن الثالث، وذلك لانطلاق مؤلفيها منطلقاً صفيوياً محضاً في فهم الفصاحة والاحتجاج بالفصحاء. وقد أهملت لذلك الألفاظ المولدة والدخيلة المستحدثة نتيجة تطور حاجات التواصل في الأمصار المعربة. بل إن تلك المستحدثات المثلة لفصاحة جديدة قد تصدى لها الحفظ على فصاحة عصور الاحتجاج فقاوموها في كتب التصحيف واللحن.

وثانيها التعقيد في ترتيب المداخل. فالمعاجم القديمة قد رُتبت مداخلها في الغالب إما بحسب مخارج الحروف الصوتية أو بحسب تتابع المداخل الهجائي الالفبائي اعتماداً على الجذور معرّة من حروف الزيادة. وهذا الترتيب أيضاً نوعان: أولها بحسب أوائل الجذور وثانيها بحسب أواخرها.

وثالثة السمات كثرة الخلط والاضطراب في التعريف. فاللفظ كثيراً ما يعرف بضده أو يعرف تعريفين متناقضين، أو يعرف في أكثر من موضع واحد، أو يعرف بمرادف أو هو لا يعرف ألبتة كأن يُكتفى بالقول عن نبات أو حيوان ما مثلاً أنه معروف.

ورابعة السمات - وهي ذات صلة بالأولى - هي القطيعة بين هذه المعجم وبين النصوص العلمية العربية وألفاظها ومصطلحاتها. فالمصادر التي اعتمد عليها المعجميون العرب في الاستقراء والاحتجاج كانت في الغالب أدبية ودينية. أما النصوص العلمية - وقد كان الاستحداث والتوليد اللغويان غاليين عليها - فقد أهملت إهمالاً يكاد يكون كلياً.

كذلك كان - إذن - شأن معاجم اللغة العامّة العربية. أما المعاجم العملية المخصصة أو المتخصصة فقد كانت أحسن حالاً بكثير. على أن هذا الصنف من المعاجم العربية كان قليلاً وكان يقتصر على علم واحد هو علم الأدوية المفردة، ولذلك سميت

نعتقد أن ليس من المبالغة أن نقول إن أعرق تجربة عرفتها لغة من لغات العالم الحديثة اليوم في مجال المعجمية هي تجربة اللغة العربية. فلقد بدأ التأليف المعجمي عند العرب منذ القرن الثاني للهجرة (الثامن للميلاد) بوضع الخليل بن أحمد الفراهيدي «كتاب العين» الذي حاول فيه، اعتماداً على معطيات رياضية، وضع «المدونة المثالية» للغة العربية. ولقد كان الكشف الذي وضعه لمفردات اللغة كشفاً مفتوحاً غير محدود بإقراره مبدأ المستعمل في زمانه والمهمل الذي قد يصبح ذات يوم مستعملاً. وقد نشطت حركة التأليف المعجمي بعد الخليل وخاصة في أواخر القرن الثاني والنصف الأول من القرن الثالث بإقبال علماء اللغة على جمع شتاتها وتدوين الرصيد المعروف من مفرداتها، فطرقوا مواضيع مخصّصة في رسائل صغيرة، منها اللغوي المحض مثل المثلثات والأضداد ومنها ما هو في صفات الأشياء مثل النبات والإبل والشاء والخليل والمطر والبشر... إلخ. وقد توجّ هذه المرحلة أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي بتأليفه معجمه «غريب المصنف» الذي جمع فيه الرصيد المشتت في الرسائل المتفرقة وبوّب مادته بحسب المواضيع. وقد كان «غريب» أبي عبيد إضافة مهمة جداً إلى مدونة الخليل لإظهاره كثيراً من المستعمل الذي لم يدونه مؤلف كتاب العين.

وقد تواصل تأليف المعاجم في ألفاظ اللغة العامة بعد القرن الثالث فظهرت معاجم عديدة هي أشهر من أن يعرف بها. إلا أن عامة تلك المعاجم تشترك في بعض السمات التي تجعل قيمتها لا تتجاوز بكثير قيمة كتابي العين وغريب المصنف. وأهم تلك السمات أربع:

أولها إقتصار معظمها على تدوين المستعمل اللغوي الاعرابي

هذه المعاجم بمعاجم المفردات. والتأليف في هذا الصنف من المعاجم قديم أيضاً لأن بدايته كانت في منتصف القرن الثالث الهجري بظهور كتاب «الأدوية المفردة» للطبيب الفيلسوف إسحاق بن عمران. وقد تلت معجم ابن عمران معاجم كثيرة ألقت في المشرق والمغرب، وخاصة في بلاد الأندلس وجمعت فيها الآلاف من ألفاظ الموالييد ومصطلحاتها. وأهم تلك المعاجم كتاب «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» الذي ألفه أبو محمد عبدالله بن أحمد بن البيطار المالقي في النصف الأول من القرن السابع الهجري. ولهذه المعاجم ميزات كثيرة نخص بالذكر منها ثلاثاً:

أولها سهولة الترتيب فيها. فالداخل مرتبة فيها ترتيباً هجائياً عادياً إما أبجدياً أو الفبائياً حسب تتابع المفردات غير معرفة من زوائدها وليس بحسب الجذور.

وثانيتها دقة التعريف وشموله فيها. فالتعريف فيها منطقي موسوعي يتكون من عدة أركان قارة قد تبلغ العشرة أحياناً يحاط فيها خاصة بالدلالة اللغوية للفظ ثم بخصائص الدواء المفرد الطبيعية بوصفه وصفاً علمياً دقيقاً، ثم بخصائصه العلاجية.

وثالثة الميزات هي تفتح هذه المعاجم على المولد المستحدث من الألفاظ والمصطلحات التي ظهرت في الأمصار، سواء كانت عربية أو عامية محلية أو أعجمية معرفة.

وما ينبغي تأكيده من هذا التقديم السريع هو أن اللغة العربية قد عرفت تجربة رائدة - رغم ما شابها من هنات - في تأليف المعاجم العامة والمخصصة. وهذه المعاجم القديمة تمثل تراثاً معجمياً أصيلاً قد توفر للمعجميين العرب المحدثين، فهم لم ينطلقوا من عدم بل وجدوا بين أيديهم تقاليد معجمية سابقة لهم سواء في مستوى الجمع أو في مستوى الوضع. ولا شك أن تلك التقاليد المنهجية لو درست الدراسة المعمقة ومحصت التمحيص الدقيق وأثريت بمبادئ منهجية نظرية وتطبيقية جديدة لأفضت إلى وضع المنهجية الدقيقة لتأليف المدونة المعجمية العربية المثالية. ولقد كتب الكثير عن المعاجم العربية الحديثة وأظهرت نقائصها وعيوبها، ولكن الذي لاحظناه هو أن اهتمام الدارسين قد انصرف إلى البحث في القضايا المنهجية الخاصة بالتعريف في المعاجم الحديثة، لأن البحث فيه أيسر والمشاكل فيه أظهر. أما جانب الترتيب في المعاجم - وهو لا يقل أهمية عن التعريف - فقد كاد يُهمل ولم يُعَنَ به العناية التي يستحقها. ولذلك فقد رأينا أن نخص هذه القضية بالدرس في هذا البحث، على أنه لا يمكن لنا في بحث محدود مقيد زمنياً أن نستقرئ مشاكل الترتيب المنهجية في عدد كبير من المعاجم. ولذلك فقد رأينا أن نكتفي بالنظر في

معجمين اثنين من معاجم اللغة العامة وأن نهمل النظر في المعاجم المخصصة في مصطلحات العلوم، فالمعاجم المخصصة قد اتبعت في جلها طريقة في الترتيب شاذة غريبة نرفضها من حيث المبدأ هي الترتيب على حروف الهجاء الأعجمية، الفرنسية والانكليزية في الغالب. فهي إذن لم تُرتب مداخل معجمية عربية بل رُتبت مداخل أعجمية اعتبرت مرجعية بالنسبة إلى المصطلحات العربية التي هُمشت ونزّلت المنزلة الدنيا. أما المعجمان العامان اللذان اخترناهما فهما «المعجم الوسيط» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة⁽¹⁾ و«المعجم العربي الحديث لاروس» الذي ألفه خليل الجر⁽²⁾. وقد راعينا في اختيار هذين المعجمين جمعها بين التأليف الفردي والتأليف الجماعي، ثم اختلاف طريقة الترتيب فيها. ثم إنهما معجمان لهما من جليل الميزات - في مستوى المادة المعجمية التي تضمّناها - ما لا يمكن إنكاره.

مشاكل الترتيب:

يقدم لنا «المعجم الوسيط» و«المعجم العربي الحديث» طريقتين في ترتيب المداخل المعجمية مختلفتين:

أولهما طريقة «المعجم الوسيط» وهي الطريقة الهجائية الألفبائية العادية بحسب أوائل الجذور. فالجذر الواحد - وهو في الغالب ثلاثي - يعتبر مدخلاً رئيسياً يُجمع تحته عدد من المداخل الفرعية المشتقة منه أو التي يُعتقد أنها مشتقة منه، ف«ابن أوى» تحت جذر «أوى»⁽³⁾ و«الآية» و«الأياسة» تحت جذر «أيا»⁽⁴⁾ والأمدان و«المادة» و«المداد» مجتمعة تحت جذر «مدد»⁽⁵⁾ و«الميناء» تحت «وئي»⁽⁶⁾.

وثانيتها هي المتبعة في «المعجم العربي الحديث» وهي مثل الأولى هجائية ألفبائية⁽⁷⁾ عادية بحسب أوائل الألفاظ المفسرة التي اعتبرت مداخل رئيسية قائمة بذاتها مستقلة عن جذورها الأصول. وهذه الطريقة ليست مستحدثة مأخوذة عن الأفرنج كما ظن البعض وهما⁽⁸⁾ وليس مؤلف «المعجم العربي الحديث» أول من دعا إليها⁽⁹⁾ وليست أول محاولة من نوعها في العالم العربي⁽¹⁰⁾ كما توهم المؤلف، بل هي طريقة قديمة كانت غالبية الاستعمال في معاجم عربية كثيرة وخاصة في معجم غريب القرآن والحديث وفي معاجم الأدوية المفردة. فاللفظ الواحد - إذن - في هذا الترتيب يعتبر مدخلاً مستقلاً عن جذره الذي اشتق منه ويدرج - لذلك - بحسب تسالي حروفه في موضعه من باب الحرف الذي ينتمي إليه، ف«ابن عرس» فيه في حرف الهمزة بعدها النون⁽¹¹⁾ وليس في باب العين كما في «المعجم الوسيط»⁽¹²⁾ و«المحارة» فيه في باب الميم⁽¹³⁾ وليس في باب الحاء تحت «حور» كما في «الوسيط»⁽¹⁴⁾ و«المنطاد» في باب الميم أيضاً⁽¹⁵⁾ وليس في باب الطاء تحت «طود»

ب - ترتيب الألفاظ المركبة ترتيباً مضطرباً، ذلك أن من مداخل المعجم ما هو مركب من جزئين أو أكثر. وقد جرى مؤلفو المعجم على ترتيب الألفاظ المركبة من جزئين بحسب الحرف الأول من الجزء الثاني للفظ. ومن أمثلة ذلك إثبات «ابن أوى» تحت جذر «أوى»⁽²⁸⁾ و«ابن عرس» تحت «عرس»⁽²⁹⁾ و«بنت وردان» تحت «ورد»⁽³⁰⁾ و«ست الحسن» - وهو من العامية المصرية - تحت «حسن»⁽³¹⁾ وقد فسرت هذه الألفاظ كلها في مواضعها المذكورة. ولكن يبدو أن هذا الاختيار كان اعتبارياً محضاً، ذلك أن من الألفاظ المركبة ما يتكرر ذكره. وتفسيره بحسب ترتيب جزئه الأول وجزئه الثاني معاً، ومن أمثلة ذلك «دم الأخوين» الذي أثبت وفسر تحت جذر «أخو»⁽³²⁾ وتحت «دم»⁽³⁸⁾، و«سام أبرص» الذي أثبت وفسر تحت «برص»⁽³³⁾ ثم تحت «سم»⁽³⁵⁾ بل إن من هذه الألفاظ ما يرتب بحسب الحرف الأول من جزئه الأول فقط، ومن أمثلة ذلك ألفاظ «اذن الحمار» و«آذان الأرنب» و«آذان الجدي» و«آذان الدب» و«آذان الشاة» و«آذان العبد» و«آذان الفيل» وكلها أسماء نباتات، فقد أثبتت جميعاً تحت «أذن»⁽³⁶⁾.

ج - ترتيب الألفاظ الاعجمية المعربة تحت جذور عربية ليس بينها وبين مداخل المفسرة أي صلة اشتقاق، والحقيقة أن مؤلفي المعجم قد حاولوا التخلص من هذه الهنة فخصّصوا الألفاظ الاعجمية في الغالب، بمدخل مستقلة رئيسية، ولكنهم قد اقتصروا في ذلك على الألفاظ الظاهرة العجمة التي لا يمكن إخضاعها لصيغة قياسية من كلام العرب، بل إن من الألفاظ الاعجمية التي تعسف المعجميون القدماء فأخضعوها لجذور عربية صرف ما أخذ المؤلفون منه موقفاً فأدرجوه في مداخل مستقلة رغم ظاهر نسبته إلى أصول عربية، مثل «الابريز»⁽³⁷⁾ و«الابزن»⁽³⁸⁾ و«أبليس»⁽³⁹⁾ و«الأسطول»⁽⁴⁰⁾. إلا أنهم لم يتقيدوا بهذا المبدأ فخلطوا في مواضع كثيرة فأثبتوا مداخل أعجمية كثيرة - قد صرحوا هم أنفسهم بعجمتها - تحت جذور عربية ومن أمثلة ذلك «الإجانة» المفسر تحت «أجن»⁽⁴¹⁾ و«البارجة» المذكور تحت «برج»⁽⁴²⁾ و«البريد» المذكور تحت «برد»⁽⁴³⁾ و«البيرق» و«البيرقدار» المذكور تحت «برق»⁽⁴⁴⁾، و«البنك» و«البنكنوت» المذكوران تحت «بنك»⁽⁴⁵⁾... الخ.

د - الاضطراب في معاملة بعض الصيغ سواء من حيث الترتيب أو من حيث الترتيب والتفسير معاً. ونخص بالذكر منها صيغة «يفعل». فالألفاظ التي على هذه الصيغة قد أخضعت بجذور ثلاثية أصلية، مثال ذلك وضع «اليعسوب» وتفسيره تحت «عسب»⁽⁴⁶⁾ و«اليعضد» تحت «عضد»⁽⁴⁷⁾. إلا أن هذا المبدأ لم يُراعَ دائماً، ف«اليعمور» مثلاً قد فسر تحت «حمر»⁽⁴⁸⁾ ثم في

إن هاتين الطريقتين تعتبران تطويراً مهماً لمناهج الترتيب المعجمي العربية، وهي مناهج قد غلب عليها في القديم التعقيد فقلّت لذلك جدواها بالنسبة إلى مستعمل المعجم العربي العادي في العصر الحديث. وهما تندرجان بدون شك ضمن مساعي اللغويين العرب المحدثين إلى تيسير المناهج في استعمال اللغة العربية ودراساتها⁽¹⁷⁾ ولكن لهاتين الطريقتين محاسنها ومساوئها، ومن مساوئها تنشأ المشاكل المنهجية التي نريد فيما يلي ذكر أهمها، انطلاقاً من المعجمين. على أن كثيراً من هذه المشاكل ليس خاصاً بهذين المعجمين بل هو عام يكاد لا يخلو منه معجم من معاجم اللغة العامة العربية الحديثة:

1) عسر الطريقة الأولى على الطالب، بل وعلى الباحث أيضاً، وخاصة إذا كان هذا أو ذاك من غير الناطقين بالعربية. ذلك أنه إذا أراد البحث عن «المحارة» و«المنطاد» و«الميناء» فلا بد له من رياضة فكرية قوية ليعلم أولاً أنها مشتقات من «حور» و«طود» و«وونى». أما إذا أراد البحث عن جمع «إنسان» فلن يجده في جذر «أنس» بل قد يطول به البحث ويلج حتى يجد «الناس» في جذر «نوس».

2) التعسف الكبير في تدوين المداخل الفرعية أو مشتقات الجذور، وهذا التعسف بارز جلي في «المعجم الوسيط» وليس هو من خصائص هذه الطريقة - وإن كانت سبباً مباشراً له - بل هو ناتج عن عدم تهيئة منهجية دقيقة مضبوطة صارمة لتطبيق في ترتيب مداخل هذا المعجم، ولا شك أن ذلك كان عن استسهال مسبق لترتيب مداخل المعجم تحت الجذور، ويبدو أن لجان معجم اللغة العربية بالقاهرة التي قامت بإعداد هذا المعجم قد عنيت عناية خاصة بجمع المادة المعجمية، فوفقت إلى حد كبير جعل الدكتور إبراهيم مذكور يقول عن المعجم: «لا سبيل إلى مقارنته بأي معجم من معاجم القرن العشرين العربية فهو دون نزاع أوضح وأدق وأضبط، وأحكم منهجاً وأحدث طريقة»⁽¹⁸⁾. وأهم مظاهر التعسف والاضطراب في هذا المعجم:

أ - التكرار في تدوين المداخل المفسرة. فاللفظ الواحد قد يتكرر ذكره في أكثر من موضع واحد ويتكرر معه تعريفه ولكن مع زيادة أو نقصان أو بنص جديد قد يختلف عما سبق. ومن أمثلة ذلك «الألوة» وقد فسر تحت جذر «ألو»⁽¹⁹⁾ وجذر «ألوى» (كذا)⁽²⁰⁾ وجذر «لوى»⁽²¹⁾، و«الأقحوان» وقد فسر في باب الهمزة في مدخل رئيسي مستقل⁽²²⁾ ثم تحت جذر «قحا»⁽²³⁾، و«البيرق» وقد فسر تحت «برق»⁽²⁴⁾ ثم في مدخل رئيسي مستقل⁽²⁵⁾، و«ميداء» وقد فسر تحت «مدى»⁽²⁶⁾ ثم تحت «ميد»⁽²⁷⁾... الخ.

مدخل رئيسي مستقل في باب الياء⁽⁴⁹⁾ وكذا فعل مع «اليفوخ» أيضاً، فقد فسّر تحت «أفخ»⁽⁵⁰⁾ ثم تحت «يفخ» في باب الياء⁽⁵¹⁾. أما «اليعبوب» فقد اكتفي بوضعه وتفسيره في مدخل واحد رئيسي في باب الياء⁽⁵²⁾.

هـ - الخطأ في ترتيب المداخل: وهذا المظهر في الحقيقة قليل، ولكنه موجود ووجوده في معجم قد وضعته مؤسسة علمية لغوية مثل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يعتبر نقصاً كبيراً. ومثال ذلك الخطأ إثبات «خثم»⁽⁵³⁾ قبل «خثعم»⁽⁵⁴⁾، وإثبات «اليتيرو»⁽⁵⁵⁾ قبل «التيبرير»⁽⁵⁶⁾.

3) إلا أن الطريقة الثانية القائمة على الترتيب الألفبائي العادي للمداخل غير مجددة من زوايدها، وإن كانت أيسر، مدعاة هي أيضاً إلى الوقوع في هنات منهجية كثيرة. ومن أبرز تلك الهنات في معجم لاروس:

أ - إبعاد المداخل عن أصولها أو جذورها المشتقة منها. وهذه الهنة في الحقيقة اضطرارية عند اتباع هذه الطريقة في الترتيب، فهي إذن عامة وليست خاصة بهذا المعجم. وقد حاول المؤلف سدّ هذا النقص فاكتفى في الغالب بذكر المصادر بعد الأفعال التي اشتقت منها وأثبتت مداخل رئيسية. وهذا قد أغناه بدون شك عن تكرار شروح وتعريفات كثيرة. ولكن هذا المنحى هو في ذاته نقص منهجي لأن شكل المصدر المرسوم غير شكل الفعل. فـ «اياء» غير «أبي»⁽⁵⁷⁾، و«مباهاة» غير «باهي»⁽⁵⁸⁾ و«تكير» غير «بكر»⁽⁵⁹⁾. الخ. ويبدو أن هذه الظاهرة قد حيرت المؤلف وأربكته، فأثبت عشوائياً مصادر في مواضعها من أبواب الكتاب - بعد أن ذكرها بعد أفعالها الأصول - وأهمل أخرى. من ذلك أنه أهمل ذكر «اياء» و«مباهاة» و«تكير» في مواضعها وأثبت «إجماع» و«إجمال» و«إجام»⁽⁶⁰⁾ و«تأزر»⁽⁶¹⁾ و«تأثير» و«تأثيل»⁽⁶²⁾. الخ. ولا شك أن المنهجية الدقيقة توجب إثبات كل الألفاظ في مواضعها من المعجم بحسب أشكال رسمها. ولا يخشى مما تحدته هذه الطريقة في الترتيب من تفكيك المادة اللغوية وبعثتها وإبعاد الفروع المشتقة عن أصولها لو أثبتت أمام المداخل جذورها الأصول. وهو ما لم يتفطن إليه مؤلف «لاروس» فلم يفعله.

ب - إن إثبات المصادر مع أفعالها يعتبر جمعاً بين مدخلين اثنين في موضع واحد. ولو اكتفى المؤلف بهذا المظهر وحده لكان الخطأ هيناً، ولكنه أكثر من الجمع بين مداخل أخرى ذات أشكال في الرسم مختلفة ليست بينها صلوات اشتقاق «من ذلك جمعه بين

«آزادُرخت» و«آزا أدُرخت» و«آزاد دُرخت»⁽⁶³⁾ وبين «أرز» و«أرز» و«رُز» و«رُز»⁽⁶⁴⁾، وبين «ارطنسيا» و«ارطاسيا»⁽⁶⁵⁾. الخ. وهذا الجمع لا موجب له ما دام لكل لفظ مستقل بشكل رسمه الحق في اتخاذ حيزه بين مداخل المعجم. وقد ارتبك المؤلف وأضطرب بين الاثبات والاهمال، فتراه - مثلاً - يثبت «الرز» في حصر الراء⁽⁶⁶⁾ ويسقط «آزادُرخت» و«آزادُرخت» و«رُز» و«ارطاسيا» في مواضعها.

ج - الخلط في ترتيب المداخل المركبة، ومعظم هذه المداخل مركب من جزئين. والترتيب الدقيق يوجب إثبات كل لفظ مركب في باب الحرف الذي منه جزؤه الأول، وللزيادة في الدقة يمكن ذكر اللفظ تحت الحرف الأول من جزئه الثاني مع وضع الجزء الأول بين قوسين والاكتفاء في التعريف بالاحالة إلى المدخل الرئيسي. وقد خلط المؤلف في ترتيب هذه المداخل المركبة، فمنا ما رتبته بحسب أوله مثل «آذان الأرنب» و«آذان الجدي»⁽⁶⁷⁾، ومنها ما رتبته - وفسره - بحسب أوله وثانيه معاً، مثل «أبو براقش» المفسر في باب الهمزة⁽⁶⁸⁾ وفي باب الباء⁽⁶⁹⁾ و«أبو دخنة» المفسر في باب الهمزة⁽⁷⁰⁾ وباب الدال، ولكن تحت مدخل آخر رئيسي هو «دُخنة»⁽⁷¹⁾ ثم إن من هذه الألفاظ المركبة ما أهمل ترتيبه كلياً واكتفى بذكره تحت مداخل أخرى رئيسية. ومن أمثلة ذلك لفظ «سام أبرص» المفسر تحت «أبرص»⁽⁷²⁾ ثم تحت «السام»⁽⁷³⁾، و«سراج الليل» المفسر تحت «السراج»⁽⁷⁴⁾، و«سبارة الشحن» المفسرة تحت «الشحن»⁽⁷⁵⁾ و«شحمة العين» و«شحمة الأرض» و«شحمة الرمان» و«شحمة الحنظل» و«شحمة الأذن» المفسرة جميعها تحت «الشحمة»⁽⁷⁶⁾.

تلك نماذج من مشاكل المنهج في مستوى الترتيب في المعجم العربي الحديث. والمشاكل التي ذكرناها ليست في الحقيقة صعبة الحل لأن قضية الترتيب يمكن الحسم فيها بيسر لو ضبطت منهجية دقيقة تطبق بدقة في وضع المعجم العربي، عامه ومخصّصه. لكن تلك المنهجية لا يمكن لها أن تضبط بدقة وأن تطبق على الوجه المرضي إلا إذا قام بتأليف المعاجم معجميون متخصصون، ولا نعرف حتى الآن معجماً عربياً حديثاً واحداً - عاماً أو مخصصاً - كان من وضع متخصص أو متخصصين في المعجمية. فمؤلفو المعاجم العربية الحديثة - العامة والمخصصة - إما من المشتغلين باللغة العربية من ذوي الهموم الثقافية العامة، أو من العلماء المتخصصين الذين ليس لهم بعلم اللغة إلا صلوات ضعيفة.

- (1) معجم اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ط 2 القاهرة، 1972 (جزآن).
- (2) خليل الجر: لاروس، المعجم العربي الحديث، ط 1 مكتبة لاروس باريس، 1973 (1307 ص).
- (3) المعجم الوسيط، 33/1.
- (4) نفسه، 35/1.
- (5) نفسه، 865 - 864/2.
- (6) نفسه، 1071/2.
- (7) وليس ترتيباً أبجدياً كما توهم المؤلف في تقديمه وكما يتوهم كثيرون ممن يخلطون بين الترتيب الأبجدي السامي (أ، ب، ج، د...) والترتيب الألفبائي العربي (أ، ب، ت، ث...).
- (8) مثل اميل يعقوب في كتابه «المعاجم اللغوية العربية» ط 1 بيروت، 1981 ص 161 و 164.
- (9) خليل الجر: لاروس ص 2 من التقديم.
- (10) نفسه، ص 2 من التقديم.
- (11) نفسه، ص 14.
- (12) المعجم الوسيط، 599/2.
- (13) لاروس، ص 1074.
- (14) المعجم الوسيط، 205/1.
- (15) لاروس، ص 1164.
- (16) الوسيط، 575/2.
- (17) أشير إلى تلك الغاية في مقدمتي المعجمين.
- (18) الوسيط، ص 8 من المقدمة.
- (19) نفسه، 25/1.
- (20) نفسه، 854/2.
- (21) نفسه، 855/2.
- (22) نفسه، 22 - 21/1.
- (23) نفسه، 724/2.
- (24) نفسه، 50/1.
- (25) نفسه، 78/1.
- (26) نفسه، 862/2.
- (27) نفسه، 900/2.
- (28) نفسه، 33/1.
- (29) نفسه، 599/2.
- (30) نفسه، 1036/2.
- (31) نفسه، 174/1.
- (32) نفسه، 9/1.
- (33) نفسه، 297/1.
- (34) نفسه، 49/1.
- (35) نفسه، 453/1.
- (36) نفسه، 11/1.
- (37) نفسه، 2/1.
- (38) نفسه، 2/1.
- (39) نفسه، 3/1.
- (40) نفسه، 17/2.
- (41) نفسه، 7/1.
- (42) نفسه، 46/1.
- (43) نفسه، 47/1.
- (44) نفسه، 50/1.
- (45) نفسه، 71/1.
- (46) نفسه، 606/2.
- (47) نفسه، 613/2.
- (48) نفسه، 196/1.
- (49) نفسه، 1076/2.
- (50) نفسه، 20/1.
- (51) نفسه، 1078/2.
- (52) نفسه، 1078/2.
- (53) نفسه، 217 - 216/1.
- (54) نفسه، 217/1.
- (55) نفسه، 91/1.
- (56) نفسه، 91/1.
- (57) لاروس، ص 1.
- (58) نفسه، ص 216.
- (59) نفسه، ص 246.
- (60) نفسه، ص 26.
- (61) نفسه، ص 261.
- (62) نفسه، ص 262.
- (63) نفسه، ص 3.
- (64) نفسه، ص 61.
- (65) نفسه، ص 63.
- (66) نفسه، ص 548.
- (67) نفسه، ص 2.
- (68) نفسه، ص 15.
- (69) نفسه، ص 22.
- (70) نفسه، ص 15.
- (71) نفسه، ص 527.
- (72) نفسه، ص 10.
- (73) نفسه، ص 644.
- (74) نفسه، ص 656.
- (75) نفسه، ص 703.
- (76) نفسه، ص 703 - 702.